الأمم المتحدة

E/CN.5/2013/NGO/45

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 December 2012

Original: Arabic

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

من ٦ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان قدمته منظمة الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

241212 241212 12-61116 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

أجرت المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر دراسة تناولت مفهوم الأمن الغذائي، الذي يعد من المفاهيم التي ركز عليها الكثير من المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، واعتبرتها قضية أساسية بديلة لمفهوم الاكتفاء الذاتي نتيجة للتطور والتصورات الدولية الحديثة للعلاقات الدولية، ومساعدات الدول الكبرى للدول الفقيرة، والتقسيم الدولي للمستوى المعيشي للفرد، إذ اعتبر مؤشرا لقياس قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي أو لوضع الفرد في مستوى يمكنه من سد احتياجاته والارتقاء به إلى مستوى أعلى، وبالتالي الأمن من دائرة الفقر والنقص الغذائي، وهكذا ظهر ما يعرف بالأمن الغذائي.

وحاولت الدراسة الوقوف على مسببات انعدام الأمن الغذائي والمائي في العالم والوطن العربي، كما تطرقت إلى العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية، إذ توجد علاقة وثيقة بين الأمن الغذائي والتنمية، وقد اختلف العلماء في تعريف التنمية فمنهم من عرفها على أبعاد اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، ومنهم من اتخذ الأبعاد الحضارية والثقافية والأخلاقية والسيكولوجية. ونحن هنا في هذه الدراسة سوف نتبنى التعريف على اساس البعد الاقتصادي لارتباطه بموضوع الدراسة محل البحث.

وتعرضت الدراسة لمقومات الأمن الغذائي:

١ - **الموارد الزراعية** - التي تشكل المصدر الرئيسي لتغذية الإنسان، ولكن على الرغم من الارتفاع الملاحظ في الإنتاج العالمي للأغذية منذ أربعين عام تقريبا، فإنه لا يزال ٨٤٢ مليون نسمة يعانون الجوع في العالم، إذ يعيش ٢٣ في المائة منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٦٠ في المائة منهم جنوب شرق آسيا. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم من ٦ مليارات حاليا إلى ٨,١ مليار بحلول عام ٢٠٣٠ م، ويتوقع أن يبلغ عدد سكان أفريقيا مليار نسمة؛ وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على إنتاج الأغذية.

٢ - **الموارد المائية** - حيث نجد أن ٩٧ في المائة من المياه مالحة، و ٣ في المائة فقط مياه عذبة، يتم تجميد ما يزيد عن ثلثي هذا في الأنهار الجليدية والقمم الجبلية القطبية. إذ يحتفظ بالمياه غير المجمدة تحت الأرض كمياه جوفية، وجزء صغير موجود على سطح الأرض وفي الجو. ومن الملاحظ أن الطلب على المياه العذبة يزيد على الإمدادات في أجزاء كثيرة من العالم وهو ما يدعونا لمواجهة خطر كبير له تأثير مباشر على الأمن الغذائي.

٣ - **الثروة الحيوانية** - تتوفر بالمنطقة العربية ثروة حيوانية كبيرة تؤدي دورا هاما في توفير الأمن الغذائي، وقد قدرت كمية هذه الثروة وإنتاجها.

٤ - **الثروة السمكية** - وفرت مصائد السمك الطبيعية وتربية الأسماك حوالي ١٤٢ مليون طن من السمك في أرجاء العالم في ٢٠٠٨. وخُصص نحو ١١٥ مليون طن من ذلك للاستهلاك البشري، أي ١٧ كيلوجراما من الوزن الحي للفرد الواحد، وهي كمية لم يسبق لها مثيل. وشكلت تربية الأحياء المائية نسبة ٤٦ في المائة من مجموع الإمدادات السمكية المخصصة للاستهلاك. وهذا الرقم الوارد في التقرير عن حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام ٢٠٠٨، بسبب الانخفاض الكبير في الأرقام المتعلقة بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الصين، ومع ذلك فإنه يمثل زيادة قدرها ٤٢ في المائة منذ عام ٢٠٠٦.

٥ - **الموارد البشرية** - ارتفع مجموع سكان العالم العربي من ٢٨٢,٤ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٦٧,٤ مليون في عام ٢٠١٢، أو ٥,٢ في المائة من سكان العالم. ويمثل ذلك زيادة قدرها حوالي ٨٥ مليون نسمة خلال ١٢ سنة. والموارد البشرية عامل هام من عوامل الإنتاج. وقد قُدرت القوى العاملة في عام ٢٠٠٠ بـ ٨٢,٤ مليون نسمة، منهم ٢٦,١ مليونا أو ٣٢ في المائة يعملون في الزراعة. وتوفر البلدان العربية كوادر ذوي مؤهلات عالية في مختلف المجالات المتصلة بإنتاج الأغذية والسلع الأساسية الأخرى.

ويتبين من الدراسة أن من العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي هي البيئة التنظيمية، البيئة الديمغرافية، البيئة المالية والاستثمارية، السياسات الأمنية، التكنولوجيا المتطورة، التكامل، المشروعات المحلية والدولية، الموارد البشرية، الميزانية العامة للدولة المخصصة للقطاع الزراعي.

وكما تناولت الدراسة انعكاسات المتغيرات الاقتصادية على الأمن الغذائي، حيث تسببت الأزمات الغذائية والاقتصادية في آثار عميقة على الدول الصغيرة التي تعتمد على الواردات، وبخاصة في أفريقيا. وتمكنت بعض الدول الكبرى من عزل أسواقها عن الأزمة من خلال سياسات التجارة التقييدية وحماية مستهلكيها عن طريق شبكات الأمان، إلا أن عزل التجارة أدى إلى زيادة الأسعار وتقلبها في الأسواق الدولية.

وقد تباين الأثر المتوقع لأزمة أسعار الغذاء خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ على عدد المعانين من نقص الأغذية تباينا ملحوظا في مختلف الأقاليم، وكل دولة على حدة. حيث كانت مختلف أوضاع التجارة الصافية مثل التصدير والاستيراد، ومختلف استجابات السياسات لأزمات الأسعار والدخل هي السبيل لتحقيق جملة النتائج، وتأثرت في العادة الدول الفقيرة والمستوردة للغذاء أكثر من غيرها باهتزاز الأسعار في الأسواق الدولية؛ لأنها لا تمتلك سوى القليل من الاحتياطيات، وليس لديها موارد للميزانية تكفيها لشراء الأغذية بأسعار مرتفعة، كما لم يكن بوسعها أن تختار فرض قيود على الصادرات، ولم يكن أمامها

سوى تحمل تبعات الأزمة الاقتصادية؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية المحلية ارتفاعا كبيرا في تلك الدول التي يقع معظمها في أفريقيا. كما تعرضت لأثر التكنولوجيا على الأمن الغذائي. كما تناولت الدراسة اتفاقيات العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي، كما تعرضت للدول التي تعاني أزمات إنسانية ومن مشكلة الأمن الغذائي وأخذت نماذج تطبيقية لبعض هذه الدول مثل الصومال، وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة). وأخيرا في التوصيات عرضت دليلا للخروج من أزمة الأمن الغذائي.

وأخيرا خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والمؤشرات الإحصائية من الدراسات المعتمد عليها في الدراسة، كما في التوصيات عرضت دليلا للخروج من أزمة الأمن الغذائي. وكانت نتائج الدراسة:

- ٨٠٠ مليون فرد يعانون من سوء التغذية في الدول النامية، والمعدل كبير جدا في دول جنوب الصحراء الأفريقية حيث يصل إلى ٣٣ في المائة من السكان، كما أنه يصل إلى ٥٠ في المائة من السكان في بعض الدول.
- لا يزال ٨٤٢ مليون نسمة يعانون الجوع في العالم، إذ يعيش ٢٣ في المائة منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ٦٠ في المائة منهم جنوب شرق آسيا. ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان في العالم من ٦ مليارات حاليا إلى ٨,١ مليار بحلول عام ٢٠٣٠.
- البلدان التي يتعدى فيها نقص التغذية ٢٠في المائة من السكان ومعدل وفيات ما دون الخمس سنوات أكبر من أو يساوي ٧٥ في المائة.
- البلدان التي يتعدى فيها نقص التغذية ٢٠ في المائة من السكان ومعدل وفيات ما دون الخمس سنوات أصغر من أو يساوي ٧٥ في المائة.
- البلدان التي يموت فيها ٧٥ طفلا على الأقل من كل ١ ٠٠٠ طفل قبل سن الخامسة والتي لا يتعدى فيها نقص التغذية ٢٠ في المائة.
- أن حصة أفريقيا من المياه لا تزيد عن ٥ ٠٠٠ م للفرد الواحد في السنة مقابل ٢٤ ٠٠٠ م للفرد الواحد في السنة في القارة الأمريكية، ٩ ٠٠٠ م للفرد الواحد في السنة في أوروبا.
- يمثل نهر الكونغو بمفردة ٣٠ في المائة من الموارد المائية في القارة الأفريقية في حين تستحوذ ١٠ أنهار من أهم الأنهار بـ ٥٠ في المائة من مجموع المياه المتدفقة. ولا تتعدى مساهمة إقليم الساحل السوداني ومنطقة الشمال أكثر من ١,٢ في المائة.

- كميات المياه المجلوبة للزراعة في شمال القارة الأفريقية وإقليم الساحل السوداني وخليج غينيا والوسط والشرق وجزر المحيط الهندي والجنوب بنسبة ٨٥ في المائة، والمدن ٩ في المائة وللصناعات ٦ في المائة.

- ويبلغ عدد ناقصي التغذية ١٦٦ مليون شخص في الدول التي تعاني من أزمة ممتدة، وهم يمثلون تقريبا نسبة ٢٠ في المائة من ناقصي التغذية في العالم.

أما توصيات الدراسة فهي: توصي الدراسة باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تحد من مشكلة الأمن الغذائي وارتفاع أسعار الغذاء، ابتداءا من اتخاذ القرارات نهاية بالإجراءات التنفيذية للدولة، كما يلي:

١ - الدعوة لأصحاب المصلحة الرئيسيين لدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم الأسعار، وهم:

- الوزارات الحكومية؛
- ممثلو المنظمات الحكومية التي تتكفل بالمواد الغذائية، والنقدية، والزراعية؛
- الحكومات المحلية؛
- شركاء التنمية؛
- ممثلو القطاع الخاص؛
- منظمات المجتمع المدني؛
- ممثلو الأحزاب السياسية والقوى السياسية المختلفة؛ وذلك للتشاور والاتفاق على القرارات وتدعيمها.

٢ - عمل دراسة تحليلية لأسعار الغذاء وعن الأمن الغذائي لدعم القرارات.

٣ - إعادة صياغة سياسات الاقتصاد الكلي بما يساعد على خفض أسعار الغذاء وتوفيره: مثل تعديل الضرائب أو الرسوم الجمركية على السلع، والقيام بالإجراءات التالية:

- تعبئة موارد الميزانية.
- المحافظة على سعر الصرف: إذ بالنسبة للدول المرتبطة عملتها بالدولار الأمريكي، نجد أنه كلما انخفض الدولار تصبح الواردات أكثر تكلفة، والصادرات أكثر جاذبية، والأسعار المحلية تصبح مركبة.

٤ - إعادة صياغة سياسات وإجراءات التجارة.

٥ - اتخاذ الإجراءات الفعالة لحماية المستهلك.

٦ - توفير شبكات الأمان والضمان الاجتماعي: وهي تضمن المواد الغذائية أو تحويلات الأموال والدعم الغذائي، بحيث تهدف إلى مساعدة الأسر الضعيفة في المحافظة على مستوى كاف من الاستهلاك الغذائي في حال مواجهتهم أزمات قلة أو انعدام دخل.

٧ - زيادة الدخول للأفراد: تتمثل في زيادة المرتبات وعلاوات السكن، وتسهيل الإجراءات الائتمانية للمستهلكين.

٨ - تشجيع الاستثمار: وذلك عن طريق منح حوافر للمستثمرين.

٩ - إعادة هيكلة الاستصلاح الزراعي باستخدام التقنيات الحديثة التي تساعد على زيادة إنتاج المحاصيل، وتوفير المياه.

١٠ - تحسين اجراءات إدارة السوق: وذلك برفع العوائق أمام انتقال الأموال للمنتجين، وإنشاء نظام معلومات وطني لمراقبة الأسعار، والقيام بعمليات تحليلية سريعة لها.

تحسين إجراءات دعم الإنتاج: وذلك بتوفير مدخلات أو وسائل لزيادة الإنتاج على المدى القريب؛ وذلك من خلال دعم الأسمدة والكيماويات الزراعية أو منحها للمزارعين مجانا. وبالنسبة للأمد البعيد يمكن تحسين المدخلات اللازمة لزيادة فائض الإنتاج في الأسواق في إطار الأنظمة الزراعية السائدة.